

النصف

تلك هي نسبة حالات الحمل التي لم تخترها النساء والفتيات

بالنسبة إلى هؤلاء النساء، فإن الخيار الإيجابي الأشد تأثيراً في حياتهن - وهو أن يحملن أم لا- هو خيارٌ لا يحظين باتخاذها على الإطلاق.

يطرُحُ تقرير حالة سُكَّان العالم 2022 سؤالاً صعباً: ماذا تكشف هذه الأزمة عن قيمنا وأولوياتنا - وعن مستقبلنا؟



كُلُّ حالات حملي كانت غير مخطط لها.

- الاسم غير معروف، أوكرانيا

بصفتي طبيبة أعرف أنه من الصعب الحصول على غرس موانع الحمل بالحقن ولوازم تنفيذ العواقم الرحمية.

- الاسم غير معروف، البرازيل

زوجي وحماتي يتدخلان كثيراً في خياراتي.

- الاسم غير معروف، الأردن

سمعتُ أن وسائل منع الحمل غير مجدية، وأنها تنتقل في كل أنحاء الجسم.

- الاسم غير معروف، نيجيريا

أنا حامل حالياً حملاً غير مقصود... ساكون أما عازية.

- الاسم غير معروف، الولايات المتحدة الأمريكية

قال لي "لا"، لن أستخدم الواقي الذكري.

- داتكاي، سيراليون

لم تكن نتلقَى تربية جنسية كالتي تحصل عليها الفتيات اليوم. أردتُ أن أستفسر، وكانت الإجابة: الزمي الصمت. لا يصح أن تسألني عن هذه الأشياء

- ياجيرا، السلفادور

قابلتُ سيدة لديها ستة أطفال. لم تكن ترغب في أي حمل آخر، لكنها لم تعرف ماذا تفعل.

- الاسم غير معروف، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

قيل لي إنَّ حبوب منع الحمل تسبب العقم.

- الاسم غير معروف، الولايات المتحدة الأمريكية



ضمان الحقوق والخيارات للجميع

www.unfpa.org/swp2022

العمل الفني الأصلي: UNFPA/Fidel Évora ©

حالة سكان العالم 2022 UNFPA



إمالة اللثام

التحرُّك لمواجهة أزمة الحمل غير المقصود المُهملة

تسليط الضوء

أزمة تتكشف

يُقدَّر أن هناك 121 مليون حالة حمل سنوياً تحدث لنساءٍ لم يخترنَ الحمل أو الأمومة، ولم يكن يُخطَّطن لإنجاب طفلٍ في ذلك الموعد في تلك الظروف.

إنَّها أزمة غير مرئية، فمن ناحيةٍ هي شائعة للغاية - فالجميع تقريباً يعرفون سيدةً ما مرَّت بحالةٍ حملٍ غير مقصود - ومن ناحيةٍ أخرى هي مستترة.

ومع ذلك، فإنَّها تُلحق خسائر لا تُحتمل بحياة الأفراد والمجتمعات والعالم.

يجمع هذا التقرير أحدث الأدلة ويكشف أن الحمل غير المقصود هو قضية شخصية وصحية وحقوقية وإنمائية وإنسانية.



تكاليف باهظة

ينتهي أكثر من 60 في المائة من حالات الحمل غير المقصود بالإجهاض. وتشير أفضل التقديرات المتاحة إلى أن 45 في المائة من جميع حالات الإجهاض غير آمنة. ويُشكّل الإجهاض غير الآمن سبباً رئيسياً من أسباب وفيات الأمهات على مستوى العالم ودخول الملايين من النساء إلى المستشفيات كل عام.

إنّ النساء والفتيات متى خُرِمْنَ الفرصة لاختيار الحمل من عدمه يرين تضاملاً في الفرص الأخرى. فحين يكون إنجاب طفل عملية غير مقصودة فإنها غالباً ما تقضي إلى صحة بدنية وعقلية أسوأ. وقد تُجبر الفتيات الحوامل على الزواج أو ترك الدراسة. ويتسرّب عدد كبير من النساء من القوى العاملة. وتتعرض النساء اللاتي يعشن في إطار علاقاتٍ مسيئة لخطر الحمل غير المقصود بمعدل الضعف، وغالباً ما تُصعّب حالات الحمل هذه من اتخاذ قرار قطع العلاقات مع الشركاء المُسيئين.

يشهد العالم الملايين من حالات الحمل غير المقصود، وكثير منها يتلقاه الأفراد بالسرور. ويتسبب بعضها الآخر في الشعور بالخوف أو القلق، لكنها جميعاً تنتهي بميلاد أطفال يُعْمَرُونَ بمشاعر الحب ويصبحون مصدراً للبهجة.



إنّ كل وليد من حمل غير مقصود هو إنسانٌ له قيمة وكرامة وحقوق إنسانية أصيلة. ومع ذلك، فلا شيء من ذلك يتعارض مع قدرة حالات الحمل غير المقصود على إحداث تبعات سلبية متفائمة يتردد صداها لأجيال.

هناك خسائر تلحق بفرص التعليم والدخل. وقد يكون الانزلاق نحو الفقر حاداً وسريعاً. ويترتب عن ذلك خسائر تراكمية هائلة، الأمر الذي يُكَلِّف النُظُم الصحية المليارات.

يستند البحث الأصلي الوارد في هذا التقرير إلى التقديرات الصادرة حديثاً بشأن الحمل غير المقصود على الصعيد القطري، ومقارنتها بمقاييس التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وانعدام المساواة بين الجنسين، ووفيات الأمهات، وتوفير خدمات الإجهاض. ويخلص التقرير إلى أنّ معدلات الحمل غير المقصود ترتفع في البلدان التي تشهد مستويات نمو منخفضة، وفي البلدان التي تقل فيها المساواة بين الجنسين، وفي البلدان التي ترتفع فيها معدلات وفيات الأمهات، وفي البلدان التي لديها قوانين إجهاض أكثر تقييداً.

تحديات تحوّل دون الاختيار

أحدثت برامج تنظيم الأسرة فرقاً هائلاً على الصعيد العالمي: فاستخدام وسائل منع الحمل يتزايد في كل مناطق العالم، ويواكبه تراجع في الاحتياجات غير الملباة منها. ومع ذلك، يكشف الإحصاء العالمي عن وجود نحو 257 مليون امرأة راغبة في اجتناب الحمل لكنهن لا يجدن وسيلة آمنة حديثة لمنع الحمل. ومن هؤلاء 172 مليون امرأة لا يستعنّ بأي وسيلة إطلاقاً. فلماذا؟

على عكس المتوقع، يبيّن التقرير أن الافتقار إلى الوصول والمعرفة لم يُعد أكثر الأسباب شيوعاً لعدم استخدام وسائل منع الحمل الحديثة أو الإقلاع عنها. فبدلاً من ذلك، تُظهر النتائج أن الخوف والمعاناة من الآثار الجانبية، وعدم ممارسة العلاقة الحميمة على نحو منظم، ومعارضة وسائل منع الحمل، وانقطاع الطمث بعد الولادة / الرضاعة هي أسباب أكثر شيوعاً. علاوة على ذلك، فإنّ الخرافات والمعلومات المغلوطة موجودة في كل مكان، ويُروّج لها من قِبَل جميع المصادر، حتى من قِبَل المعلمين أو العاملين الصحيين.

وبالتالي، يشير ما سبق إلى أنّ النساء لا يتلقين معلومات دقيقة كافية عن أجسادهن وحقوقهن، وليس لديهن خيارات كافية لمنع الحمل، ولا يتلقين الدعم عندما يخشين الآثار الجانبية أو يعانين منها.

القدرة على الاختيار هي الحل

يجب على العالم التوقف عن النظر إلى الحمل غير المقصود على أنه مقبول أو لا مناص منه أو حتى مرغوب فيه. ويجب ألا يظل الخطاب غارقاً في اللوم والخزي. لذا يتناول تقرير حالة سُدَّان العالم 2022 أساساً قائماً على حق من حقوق الإنسان والتنمية للتخلي عن تلك المفاهيم. ويدعو صانعي السياسات والمجتمعات المحلية والقادة وغيرهم إلى إعادة صياغة خطة عملهم، وإعطاء الأولوية للاستقلالية الجسدية كمفتاح لمستقبل أفضل.

إنّ الخطوات للمضي قدماً واضحة لا لبس فيها. فيجب علينا تعزيز نظمنا الصحية والتعليمية، إذ ينعقد عليها التزام حقوقي يتعلّق بتوفير معلومات دقيقة عن الإنجاب ومنع الحمل. وتستحق فئة الشباب توعيةً وافيةً وتمكيناً حقيقياً من تحديد أهدافهم واختياراتهم، على أن يُعْرَسَ فيهم واجب احترام أهداف الشريك واختياراته.

يجب علينا العمل على تيسير الوصول إلى وسائل منع الحمل، وأن تكون بتكلفة ميسرة ومتاحة بأشكال مختلفة تلاقي القبول لدى فئات المستخدمين. ويجب أن نستثمر في البحوث العلمية من أجل فهم أسباب الحمل غير المقصود وعواقبه فهماً أفضل، وأن ننشر تكنولوجيات منع الحمل التي تُطمئن المرأة بشأن الآثار الجانبية، وأن نُوسِعَ الخيارات المتاحة للرجال.

وسعيّاً إلى بلوغ الفئات المتخلفة عن الركب، يلزمنا التصدي للوصم والمعلومات المغلوطة، وتدريب مقدمي الخدمات الصحية، ونشر التربية الجنسية الشاملة، والتصدي لانعدام المساواة بين الجنسين. وتستحق النساء في كل مكان أن تُتاح لهنّ سبل الحصول على مجموعة كاملةٍ من وسائل منع الحمل، وأن يكنّ على علم ودعم كاملين في قراراتهن، وأن يحصلن على خدمات الرعاية اللاحقة، وأن تُتاح لهنّ خيارات جديدة إذا تعرّضن لآثار جانبية أو ظروف حياتية متغيرة.

172 مليون امرأة

لا يستعنّ بأي وسيلة إطلاقاً. فلماذا؟



يجب علينا أيضاً إصلاح النظم القضائية التي تخفق في الغالب الأعم في محاسبة مرتكبي العنف والإكراه الجنسيين، مما يُخلّف ناجيات يحملن وزر ممارسة علاقةٍ حميمة غير مرغوبٍ فيها وتبعات حملٍ مُرتَقَب.

ويجب علينا أن نغيّر المعايير التي جعلت هذه الأزمة أزمة غير مرئية. فعندما يكون النصف تقريباً من جميع حالات الحمل غير مقصودة، هل يمكن للمجتمع أن يدّعي أنه يقدر تماماً إمكانات المرأة بما يتجاوز قدراتها الإنجابية؟ هل تُقدّر الأمومة حق التقدير حتى عندما تكون أمراً حتمياً لا يُمكن تجنبه؟ لقد حان الوقت للارتقاء بقيمة النساء والفتيات. وقد حان الوقت لتمكينهنّ من اتخاذ قرار الإنجاب بأنفسهن. وقد حان الوقت للاعتراف بقيمتهن الحقيقية – بحيث تشمل الأمومة دون أن تُحتزَلَ فيها.

ما يقرب من 10 في المائة لا

يمكنهن اتخاذ قراراتهن الخاصة

بشأن وسائل تنظيم الأسرة

في الواقع، تُظهر الأبحاث أنّ كل امرأة أو فتاة في مرحلة الخصوبة معرّضة لبعض مخاطر الحمل غير المقصود. وتتطوي كل وسيلةٍ من وسائل منع الحمل على معدل إخفاق. فكثير من النساء يتعذرن عليهن تدبير الوسائل المناسبة لأجسادهن وظروفهن، هذا إن تسنى لهن الوصول إلى تلك الوسائل أساساً. وقد بلغت سعة انتشار الضغوط الاجتماعية والعنف والإكراه الجنسيين حدّاً مزعجاً في كل ناحية من أنحاء العالم، حيث تتفاقم هذه العوامل بسبب وصمة العار الإضافية وزيادة الحواجز أمام الرعاية الصحية الإنجابية.